أضواء على الجار والمجرور

للشيخ علي مرسي القوني

المحاضر بالكلية ورئيس قسم النحو والصرف فيها

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء محمد وآله وصحبه .

وبعـــد :

فإن الحديث عن حرف الجر ومجروره متفرق في مواطن شتى من أبواب النحو، تناولته من زوايا مختلفة ـــ وكان من أثر هذا التفرق أن أضحت الصورة العلمية لهذا الموضوع يغشاها ضباب كثيف في أذهان كثير من الدارسين . ولقد أتيح لى ـ من ممارستي للتعليم حقبة طويلة من الزمن ـ التعرف على المباحث التى يكثر فيها العثار في هذا الباب . فحاولت في هذه العجالة عرض بعض هذه المباحث ـــ أما العرض الشامل فلا حاجة تدعو إليه . ثم هو يقتضي إطالة لا تحسن في مثل هذا المقام .

كذلك تناولت كثيرا من المباحث التى لم تتناولها الكتب الدراسية المقررة الآن،

على الرغم من أهمية هذه المباحث للدارسين لمادة النحو ، والمواد الأخرى التى تقوم دراستها عليه كالتفسير والحديث والأدب .

ما أكثر علامات الاستفهام التى تطل برءوسها في هـــذا الباب متطلبة الإجابة وإزالة اللبس وإيضاح الرؤية ، ولهذا سيتناول بحثنا بمشيئة الله تعالى الجوانب الآتية :-

١ — الفرق بين حرف الجر الأصلي ، وحرف الجر الزائد ، وحرف الجر الشبيه بالزائد .

٢ — المشهور من حروف الجر الزائدة ، وشرط زيادتها ، وأهم مواضع هذه الزيادة .

٣ — حروف الجر الشبيهة بالزائد .

٤ — معنى التعلق .

٥ — وجه الحاجة إلى بيـان المتعلق .

٦ — كيف نعين المتعلق ؟

٧ — ما لا يحتاج إلى متعلق .

٨ — لام التقوية وهل تفتقر إلى متعلق ؟

٩ — أدوات الاستثناء (خلا ـ عدا ـ حاشا) إذا جرت ما بعدها وهـــل تحتاج إلى متعلق ؟

١٠ — بم يتعلق حرف الجر الأصلي ومجروره ؟

١١ — هل يتعلقان بالأفعال الناقصة ؟

١٢ — هل يتعلقان بالأفعال الجامدة ؟

١٣ — هل يتعلقان بأحرف المعاني ؟

١٤ — حذف المتعلق جوازا أو وجوبا .

١٥ — المواضع التى يجب فيها حذف المتعلق .

١٦ — الكون العام ، والكون الخاص .

١٧ — هل يقدر المتعلق المحذوف فعلا أو وصفا ؟

١٨ — تشعب الآراء في حقيقة الخبر إذا كان جارا ومجرورا .

١٩ — هل يتحمل الجار والمجرور ضميرا أو لا يتحمل ؟

٢٠ — معنى قول النحويين : الظرف والجار والمجرور أخوان .

٢١ — قد يطلق الظرف على ما يعم الجار والمجرور .

٢٢ — تقسيم الظرف(بمعناه العام الذي يشمل الجار والمجرور) إلى مستقر ولغو.

٢٣ — متى يكون الظرف مستقرا ومتى يكون لغوا ؟

٢٤ — حذف حرف الجر على نوعين .

٢٥ — حذف حرف الجر وإبقاء المجرور على جره سماعا وقياسا .

٢٦ — حذف حرف الجر ونصب المجرور على نزع الخافض سماعا وقياسا .

هذا ـــ ولم أتحدث عن معاني حروف الجر ، ولا عن اقتران بعضها بما ـ كافة أو غير كافة ، ولا عما استعمل اسمـــا من حروف الجر ، لأن هذه المواضع وشبهها لا مجال فيه للاشتباه .

أقول وبالله التوفيق : ـــ

الحروف الجارة ثلاثة أنواع :ـ

(أ) أحرف جر أصلية : وهى ما تفيد معنى غير مجرد التوكيد ، وافتقرت إلى متعلق . مثال ذلك « وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى »[1] ـ فمن لابتداء الغاية ، والجار والمجرور متعلقان من حيث المعنى بالفعل « يسعى » ومرتبطان به .

(ب) أحرف جر زائدة : لا تفيد معنى معينا غير مجرد التوكيد ، ولا تحتاج إلى متعلق . مثال ذلك قوله تعالى « أليس الله بأحكم الحاكمين »[2] ـ فالباء زائدة ، لأنها لا تؤدي معنى خاصا من المعاني التى تؤديها حروف الجر ـ بل أتى بها لمجرد التوكيد. ثم هى لا تفتقر إلى متعلق ، لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي ، وهذه الباء لا تفيد الارتباط ، إذ الكلام مرتبط بدونها ، بدليل أننا لو حذفناها فقلنا : أليس الله أحكم الحاكمين ـ لم يختل الكلام : لا من حيث المعنى ، ولا من حيث النظام والإعراب ـ إنما أتى بها لمجرد التوكيد وتقوية الكلام فحسب .

---

(١) من الآية ٢٠ من سورة يس .

(٢) الآية ٨ من سورة التين .

(ج) أحرف جر شبيهة بالزائدة : وهى تفيد معنى خاصا غير التوكيد ، لكنها لا تحتاج إلى متعلق - ففيها شبه بحروف الجر الأصلية من حيث إنها تؤدي معنى خاصا . وفيها شبه بأحرف الجر الزائدة من حيث إنها لا تحتاج إلى متعلق - مثال ذلك قولهم : « رب أخ لك لم تلده أمك » ، فرب حرف جر شبيه بالزائد ، لأنها تؤدي معنى خاصا ، هو التكثير أو التقليل . (وهى في هذا كحرف الجر الأصلي) - ثم هى لا تحتاج إلى متعلق لأن ما بعدها في هذا المثال مرفوع محلا على الابتداء ، ولم يتقدم عامل توصل معناه إلى المجرور .

ونتيجة للفروق المستفادة مما تقدم يتضح ما يأتي : -

١ — لما كانت حروف الجر الأصلية تفتقر حتما إلى متعلق ، كان لا محيص من أن يقال في إعرابها : الجار والمجرور متعلقان بـ (فعل أو غيره مما سنبين أن حرف الجر يتعلق به) - ويعد الإعراب ناقصا إن لم ينص فيه على بيان متعلق حرف الجر الأصلي .

٢ — لما كانت أحرف الجر الزائدة والشبيهة بالزائدة لا تفتقر إلى متعلق كما سبق - كان من الخطإ أن يقال في إعرابها : إن الجار والمجرور متعلقان بـ .. وإنما يقال في إعراب الجار إنه حرف جر زائد ، أو شبيه بالزائد (حسب الحرف) ويعرب المجرور حسب موقعه في الكلام كما لو كان حرف الجر غير موجود في الكلام .

ففي إعراب « وكفى بالله شهيدا » [1] يقال : الباء جارة زائدة ـ ولفظ الجلالة فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ـ كما لو كان نظم الكلام « وكفي الله شهيدا » .

وفي إعراب « رب أخ لك لم تلده أمك » يقال : رب حرف جر شبيه بالزائد، وأخ مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ...

٣ ـــ وعلى ذلك فللمجرور بحرف جر زائد أو شبيه بالزائد إعرابان : إعراب لفظي هو الجر ، وإعراب محلي أو تقديري ، حسب موقعه من الكلام .

معنى التعلق :

التعلق هو الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول، وعلامات الإعراب في المعمول دليل على هذا الارتباط ونوعه ، فالرفع في الفاعل لفظا أو محلا دليل على ارتباطه بالفعل على جهة وقوعه منه « كقام محمد » أو قيامه به ، مثل « مرض محمد » والنصب في المفعول دليل على ارتباطه بالفعل على جهة وقوعه عليه ، مثل : أكرمت محمدا .

ومن الأفعال ما هو قوي التأثير فيرفع الفاعل ثم يتعداه إلى المفعول فينصبه بنفسه ـ كما مثل ـ ويسمى الفعل حينئذ متعديا .

ومن الأفعال ما هو ضعيف التأثير فيرفع الفاعل ، ويقصر عن الوصول إلى

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

ما بعده ، فأعين على الوصول إليه بحرف الجر - كما في قولنا : « مررت بمحمد » فقد أعانت الباء على إيصال معنى المرور إلى محمد ، فأصبح « محمد » متعلقا ومرتبطا من حيث المعنى بالفعل « مر » .

وبهذا يتضح : -

١ — أن حرف الجر الأصلي أداة مساعدة في إيصال معاني الأفعال وشبهها إلى الأسماء التي جرتها .

٢ — وأنه ومجروره مرتبطان ومتعلقان معنى بالفعل الذي ساعد حرف الجر في إيصال معناه إلى مجروره .

٣ — وأن معنى تعلق الجار والمجرور إنما هو الارتباط المعنوي بين الجار والمجرور وبين الفعل ونحوه مما سيذكر .

٤ — وأن المتعلق به ليس أي فعل أو شبهه يوجد في الكلام - إنما هو الفعل الذي يرتبط به الجار والمجرور من حيث المعنى دون سواه .

وجه الحاجة إلى بيان المتعلق :

١ — بيان المتعلق وثيق الصلة بالمعنى العام للكلام - وعلى هدي منه يتبين المعنى ، ويتضح المراد ، وبدون تعيين المتعلق يصير الكلام مبهما

لا يستبين منه وجه الحق ، ويضرب من يحاول فهمه في بيداء ليس فيها معلم .

٢ ــ إن الخطأ في المتعلق يعني الخطأ في المعنى .

٣ ــ إن الفهم الدقيق لنص القرآن الكريم ، أو السنة المطهرة ، أو الأدب ، أو أي نص ـ لا يتم إلا بالتعرف على المتعلقات التى يستقيم بها المعنى ، وتتضح الدلالات والمقاصد ـ يعرف ذلك كل من يتصدى لتدريس علوم التفسير ، والحديث ، وأصول الفقه ، أو النصوص الأدبية .

كيف نعين المتعلق :

كثير من الدارسين يضرب صفحا عن بيان المتعلق لأنه لا يدرك معنى التعلق ، ولا مدى أهميته في فهم المعنى ـ وكثير منهم يخبط خبط عشواء فيعلق الحرف بأي كلمة ، سواء كانت مشتقة أو جامدة ، غير ملق بالا إلى المعنى .

ونقول لهؤلاء وأولئك إن تعيين المتعلق جد يسير .

قلب النظر بين الكلمات التى تصلح (من حيث نوعها كما سيجىء) للتعلق بها ، ثم انظر أيها يرتبط معناه ويتصل بالجار والمجرور ، فاجعله هو المتعلق ـ أيا كان موقعه من التركيب ـ واطرح ما عداه ـ فإن لم تجد من بينها ما يصح المعنى على التعلق به فاعلم أن المتعلق محذوف ـ وإليك مثالا :

قال تعالى: « فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده ، فيصبحوا على ما أسروا في أنفسهم نادمين » [1] إذا نظرت إلى النص الكريم - وفيه كثير مما يصلح في ذاته لتعلق الجار والمجرور - تتبين بيسر أن « بالفتح » متعلق بـ « يأتي » لأن المعنى على الإتيان بالفتح - وتتبين أن « على ما أسروا » متعلق بـ « نادمين » على الرغم من تأخره في النص . إذ يفيد المعنى أن ندمهم على ما أسروا - وتتبين أن في أنفسهم متعلق بـ « أسروا » لأن الإسرار إنما يكون في النفس .

مثال آخر :

يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها [2]

إنك تجد أن « من منيته » متعلق بـ « فر » إذ المعنى على الفرار من المنية — وأن (في بعض غراته) متعلق بـ « يوافق » رغم تأخره — إذ المعنى : يوافقها في بعض غراته — ولو جعلنا المتعلق « فر » لما كان للكلام معنى مقبول .

ما لا يحتاج إلى متعلق :

عرفنا مما سبق أن أحرف الجر الزائدة ، وأحرف الجر الشبيهة بالزائدة — كل ذلك لا يحتاج إلى متعلق — وسنبين فيما يلي أشهر الحروف الزائدة ، والشبيهة بها .

---

(١) من الآية ٥٢ من سورة المائدة .

(٢) لأمية ابن أبى الصلت - وهو شاعر جاهلي .

أولا : أحرف الجر الزائدة :

وإليك أشهرها :

(أ) الباء :

وهى أكثر الحروف زيادة - وتزاد في النفي والإيجاب ، وزيادتها في مواضع :

١ ـــ الفاعل : وقد تجب زيادتها في الفاعل ، وقد تغلب .

فالواجبة : في صيغة « أفعل به » في التعجب ، وذلك عند الجمهور ، نحو :

« أحسن بمحمد » الأصل عندهم « أحسن محمـــد » - بمعنى صار ذا حسن ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب عند إرادة التعجب ، فوجب زيادة الباء إصلاحا للفظ لكيلا يلزم - بحسب الصورة - رفع الأمر للاسم الظاهر (أما على رأي من يقول إن « أفعل » أمر لفظا ومعنى وفاعلها ضمير مستتر للمخاطب - فالباء حرف جر أصلي يفيد التعدية ، وليست زائدة .

والغالبة : في فاعل « كفى » (التي بمعنى اكتفى) نحو « وكفى بالله شهيدا »[1] ومن غير الغالبة قول سحيم « عبد بني الحسحاس » :

عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

أما « كفى » التي بمعنى « أجزأ » فلا تزاد الباء في فاعلها وهى متعدية لواحد - كقوله :

---

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

قليل منك يكفيني ولكن قليلك لا يقال له قليل[1]

وأما « كفى » التى بمعنى « وفى » فلا تزاد الباء أيضا في فاعلها ، وهى متعدية لاثنين نحو « وكفى الله المؤمنين »[2] .

٢ ــ المفعول : نحو : « وهزى إليك بجذع النخلة »[3] .

٣ ــ المبتدأ : نحو : « خرجت فإذا بالسيارة مسرعة » « بحسبك درهم » « بأيكم المفتون »[4] (عند سيبويه) .

٤ ــ الخبر : وزيادتها فيه قياسية كثيرة الاستعمال إن كان غير موجب ـ نحو : « أليس الله بعزيز ذي انتقام »[5] « وما الله بغافل »[6] .

٥ ــ التوكيد بالنفس والعين : نحو « أبصرت الوزير بنفسه » .

(ب) مـــن :

من وتزاد بثلاثة شروط :

---

(١) من أبيات المغني .
(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحزاب .
(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم .
(٤) من الآية ٦ من سورة القلم .
(٥) من الآية ٣٣ من سورة الزمر .
(٦) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة .

١ ــ أن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام .

٢ ــ أن يكون مجرورها نكرة .

٣ ــ أن يكون مجرورها إما فاعلا : نحو « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها »[١] أو نائب فاعل . نحو : « ما سمع من صوت » .

أو مفعولا به . نحو : « هل تحس منهم من أحد »[٢] .

أو مفعولا مطلقا نحو : « ما فرطنا في الكتاب من شيء »[٣] .

قال صاحب المغني : كأن منع زيادتها في المفعول معـــه ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ـ أنهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع ، واللام ، وفى ـ ولا تجامعهن « من» . هذا ـ وأهمل أكثر النحويين الشرط الثالث ـ كما أن الأخفش ، وهشاماً ، والناظم في التسهيل ، أجازوا زيادتها بلا شرط لورود ذلك شعرا ونثرا ـ قال الله تعالى « يحلون فيها من أساور »[٤] ـ بدليـــل سقوطها في الآية الأخرى « وحلوا أساور »[٥] واعتبروها زائدة أيضا في قوله تعالى : « ولقد جاءك من نبإ المرسلين »[٦] ـ وفي

---

(١) من الآية ٥٩ من سورة الأنعـام .

(٢) من الآية ٩٨ من سورة مريم .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة الأنعـام .

(٤) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٥) من الآية ٢١ من سورة الإنسان .

(٦) من الآية ٢٤ من سورة الأنعام .

« يغفر لكم من ذنوبكم »[1] - والكوفيون لم يشترطوا الأول واحتجوا بقولهم : قد كان من مطر .

واختلف في « من » الداخلة على قبل وبعد - كما في قوله تعالى « لله الأمر من قبل ومن بعد »[2] . فقال الجمهور هي لابتداء الغاية ، واختار الناظم تبعا للأخفش أنها زائدة .

تنبيه :

مما يذكر في هذا المقام لام التقوية - وهي الداخلة على مفعول العامل الذي ضعف: إما لتأخره عن المعمول نحو قوله تعالى : « للذين هم لربهم يرهبون »[3] أي يرهبون ربهم .

وإما لكونه فرعا في العمل ، كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول ، وأمثلة المبالغة واسم الفعل - نحو « مصدقا لما معهم »[4] « نزاعة للشوى »[5] « هيهات هيهات لما توعدون »[6] - وقد اجتمع السببان في قوله تعالى : « وكنا لحكمهم شاهدين »[7] أي شاهدين حكمهم - فالعامل متأخر ، وهو أيضا اسم فاعل .

(١) من الآية ٤ من سورة نوح .
(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .
(٣) من الآية ١٥٤ من سورة الأعراف .
(٤) من الآية ٨٩ من سورة البقرة .
(٥) من الآية ١٦ من سورة المعارج .
(٦) من الآية ٣٦ من سورة المؤمنون .
(٧) من الآية ٧٨ من سورة الأنبياء .

إن هذه اللام ليست مقوية محضة ، لاطراد صحة حذفها ـ وليست زائدة محضة ، لأن ضعف العامل نزله منزلة اللازم ـ فهى منزلة بين المنزلتين ، ومن ثم جاز أن تتعلق لكونها مقوية ، وجاز ألا تتعلق لكونها زائدة .

ثانيا : أحرف الجر الشبيهة بالزائدة :

(وقد بينا أنها تدل على معنى خاص (غير التوكيد) ولا تحتاج إلى متعلق) وهي :

(أ) رب ـ نحو « رب رجل صالح لقيته ـ فقد دخلت لإفادة معنى التكثير أو التقليل ، ومدخولها في المثال مجرور لفظا لكنه مرفوع محلا على الابتداء .

(ب) لعل ـ (في لغة عقيل) كما في قوله :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعل أبي المغوار منك قريب [1]

فهي لم تدخل لتوصيل معنى عامل إلى معموله بل لإفادة معنى التوقع ـ ومدخولها مجرور لفظا مرفوع محلا على الابتداء ، بدليل ارتفاع « قريب » على الخبرية .

(جـ) لولا ـ عند من قال : لولاي ، لولاك ، لولاه ـ فأدخلها على الضمير المتصل : ـ ومثالها :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوي [2]

---

(١) لكعب بن سعد الغنوي .

(٢) ليزيد بن حكم الثقفي .

قال سيبويه : إن لولا في ذلك ونحوه جارة للضمير لكنه مرفوع محلا بالابتداء - وهى لم تدخل لتوصيل معنى عامل ، بل لإفادة معنى الامتناع لوجود - ومضمون هذا الكلام أنها حرف جر شبيه بالزائد .

تنبيـــه :

اختلف في أدوات الاستثناء : خلا ، عدا ، حاشا - إذا جرت ما بعدها : فيرى فريق من النحويين أنها متعلقة بما قبلها .

ويرى فريق آخر أنها غير متعلقة ، وأنها ومجرورها في موضع نصب عن تمام الكلام - وأيد ابن هشام عدم تعلقها بقوله : « إنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه (كما يقتضيه الاستثناء) كما أن إلا كذلك . وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم .

ولكن يرد حجته هذه ما ذكره هو نفسه في الحديث عن « على » إذا جاءت للاستدراك كما في قوله :

بكل تداوينا فلم يشف ما بنـــا على أن قرب الدار خير من البعد[1]

فقد قال : إن التعلق هو الربط إثباتا أو نفيا .

---

(١) من أبيات المغني .

بم يتعلق حرف الجر الأصلي ومجروره ؟

يجب تعلقهما بفعل أو شبهه ، أو بما فيه رائحة الفعل .

أما التعلق بالفعل فهو الأصل ، ويليه في الكثرة التعلق بشبه الفعل - ومثالهما قوله تعالى « ربنا اغفر لنا ذنوبنا ، وإسرافنا في أمرنا »[1] وما يشبه الفعل يشمل المصدر كالمثال السابق ، كما يشمل اسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأمثلة المبالغة - وأمثلة ذلك : هو واثق من نفسه - هو مسرور بنجاحه ، هو فرح بنجاحه ، هو أكرم من أخيه - هو شكور على النعمة .

أما التعلق بما فيه رائحة الفعل فنحو قولنا : هو حاتم في قومه - فقد تعلق « في قومه » بحاتم مع أنه علم - وذلك لتأوله بجواد - إذ إن حاتم يفهم منه معنى الجود .

ومن هذا النوع التعلق ببعض الحروف - وسيأتي تفصيل ذلك .

هل يتعلقان بالأفعال الناقصة ؟

اختلف النحويون في الأفعال الناقصة : كان وكاد وأخواتهما - بين مجيز للتعلق بها ، ومانع له .

---

(١) من الآية ١٤٧ من سورة آل عمران .

ويرجع هذا الخلاف إلى خلاف آخر : هل الأفعال الناقصة مجردة من الحدث ، ومدلولها الزمن وحده ؟

— أو هي تدل على الحدث والزمن ؟ - فالأولون يمنعون التعلق بها لأن التعلق إنما يكون بالأحداث ليوصل الحرف الحدث الذي هو معنى الفعل إلى مجروره .

والآخرون يجيزون التعلق بها ، واستدلوا على دلالتها على الحدث بأدلة قوية - منها :

١ — أن العرب استعملوا لها مصادر وأعملوها عملها ، وما المصادر إلا الأحداث - كقوله :

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير [1]

فكون مصدر « كان » وقد عمل فأضيف إلى اسمه (الكاف) - و « إياه » في موضع نصب مفعول به .

٢ — إن الأصل في الفعل الدلاله على حدث وزمن - أما الدال على الحدث وحده فمصدر - وأما الدال على الزمن وحده فهو اسم زمان .

وفسر هؤلاء نقصانها بأنها لا تكتفي بمرفوعها ، بل تحتاج إلى منصوب يتم به

---

(١) من أبيات ابن هشام ولا يعلم قائله .

المعنى ، ويتعين به الحدث . ومن هنا تفارق الأفعال التامة التى تكتفي بمرفوعها .

والرأي بالجواز هو اختيار الجمهور . واستشهد له بقوله تعالى : « أكان للناس عجبا أن أو حينا »[1] .

قالوا الجار والمجرور متعلقان بـ « كان » ولا يصلح التعلق بـ « عجبا » لأنه مصدر ، والمصادر لا تتقدم عليها معمولاتها - كما لا يصح التعلق بـ « أو حينا » - لأنه صلة « أن » المصدرية ، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول .

هل يتعلقان بالأفعال الجامدة :

الجمهور على منع التعلق بالأفعال الجامدة ، كعسى وليس ونعم وبئس . ويرى الفارسي الجواز ، وجعل منه قوله :

ونعم مزكاء مـــن ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر وإعلان[2]

قال إن « في سر » متعلق بنعم . ومن : نكرة تامة تميز لفاعل نعم الذي هو ضمير مستتر « وهو » هو المخصوص بالمدح .

وما ذكره الفارسي غير متعين ، فإن ابن مالك ذكر في البيت تخريجا آخر يطول الكلام بذكره .

(١) من الآية ٢ من سورة يونس .

(٢) من أبيات المغني .

هل يتعلقان بحروف المعاني؟

أحرف المعاني هي التى تشير إلى معاني الأفعال - فما النافية في معنى انتفي - و « ليت » في معنى « أتمنى » « ويا » في معنى « أدعو » . والمشهور منع المتعلق بها مطلقا . وابن الحاجب وجماعة أجاوزا مطلقا - والفارسي وابن جني فصلا : قالا : إن كان الحرف نائبا عن فعل محذوف جاز ، وإلا امتنع . وبناء على مذهبهما قالا : إن لام المستغاث في نحو يالله - متعلقة بـ « يا » لنيابتها عن « أدعو » .

وابن الحاجب الذي يجيز مطلقا خرج على مذهبه قوله تعالى : « ما أنت بنعمة ربك بمجنون »[1] . قال : « إن « بنعمة » متعلق بحرف النفي « ما » - إذ لو علق بـ مجنون لأفاد نفي جنون خاص ، هو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى - وليس في الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص .

هذا - والجمهور المانعون للتعلق بالحرف يقدرون أن التعلق بفعل دل عليه النافي أي انتفى ذلك بنعمة ربك - كما يجعلون لام المستغاث متعلقة بأدعو .

حذف المتعلـــق :

يكون حذف المتعلق على ضربين : جائز وواجب .

---

(١) الآية ٢ من سورة القـلم .

(أ) فيجوز حذف المتعلق إن دل عليه دليل ، كما في قوله تعالى : « وإلى ثمود أخاهم صالحا » [1] . أي وأرسلنا إلى ثمود .

(ب) ويجب حذف المتعلق في مواضع :

١ ــ أن يقع الجار والمجرور صفة نحو « أو كصيب من السماء » [2] .

٢ ــ أن يقعا حالا ـ نحو « فخرج على قومه في زينته » [3] أما قوله تعالى « فلما رآه مستقرا عنده » [4] ـ فالاستقرار هنا بمعناه الخاص أي عدم التحرك أما واجب الحذف فهو الاستقرار العام أي الوجود المطلق .

٣ ــ أن يقعا صلة نحو « سبح لله ما في السموات والأرض » [5] .

٤ ــ أن يقعا خبرا نحو « الحمد لله » .

تنبيـــه مهم :

إنما يجب الحذف في هذه المواضع الأربعة إن كان المتعلق المحذوف كونا عاما أي وجودا عاما (مثل موجود . كائن . مستقر . كان ، وجد . استقر ـ ونحوها) .

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأعراف .

(٢) من الآية ١٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٧٩ من سورة القصص .

(٤) من الآية ٤٠ من سورة النمـــل .

(٥) من الآية ١ من سورة الحـديد .

أما إن كان كونا خاصا فالحذف يكون جائزا - لا واجبا - إن دل دليل على المحذوف - وأيضا لا ينتقل ضمير المتعلق المحذوف حينئذ إلى الجار والمجرور بل يحذف مع المتعلق .

مثال حذف المتعلق جوازا لكونه خاصا ، قولهم : من لي بكذا - أي من يتكفل لي به . وقوله تعالى « الحر بالحر »[1] أي مقتول بالحر أو يقتل بالحر - لا كائن - اللهم إلا إذا قدرنا مضافين : أي قتل الحر كائن بقتل الحر - وهذا تكلف .

٥ — أن يكون ذلك في مثل أو شبهه (لأن الأمثال لا تغير) .

فالمثل نحو : « الكلاب على البقر » - أي أرسل .

وشبهه نحو قولهم للعرس : « بالرفاء والبنين » - أي أعرست .

٦ — القسم بغير الباء « والضحى والليل إذا سجى »[2] أي أقسم - ونحو : وتالله لأكيدن أصنامكم »[3] أي أقسم .

أما القسم بالباء فيجوز معه الذكر والحذف مثل أقسم بالله لأنصرن المظلوم - أو بالله ...

---

(١) من الآية ١٧٨ من سورة البقرة .

(٢) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

تنبيـــه :

المتعلق الواجب الحذف في هذين الموضعـــين الأخيرين ليس كونا عاما - كما رأيت .

هل يقدر المتعلق الواجب الحذف في هذه المواضع فعلا أو وصفـا ؟

(أ) أما في القسم والصلة فيتعين باتفاق كون المحذوف فعلا ، لأن القسم والصلة لا يكونـان إلا جملتين - ففي « سبح لله ما في السموات والأرض » التقدير « استقر » - وفي « والشمس وضحاها » [1] التقدير « أقسم » .

(ب) أما في الخبر والصفة والحال (والأمثلة قد تقدمت) فيجوز التقديران . ومن رجح تقدير الفعل فقد نظر إلى أنه الأصل في العمل - ومن هنا يسمى الجـار والمجرور شبه جمله .

ومن رجح تقدير الوصف فقـــد نظر إلى أن الأصل في كل من الخبر والصفة والحال الإفراد . وابن مالك يرجح تقدير الوصف لما سبق ، ويعترض على من يقدر الفعل بنحو « وإذا أذقنا الناس رحمة من بعد ضراء مستهم إذا لهم مكر في آياتنا »[2] لأن إذا الفجائية لا يليها الفعل .

---

(١) الآية ١ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٢١ من سورة يونس .

تشعب الآراء في حقيقة الخبر إذا كان جارا ومجرورا :

ما أكثر خلافات النحويين في تعيين حقيقة الخبر إذا كان جارا ومجرورا ـ وسنعرض الآراء بعون الله ثم نختار منها أقواها :

(أ) جمهور النحويين على تعلـــق الجار والمجرور الواقعين خبرا بكون عام واجب الحذف (فعل أو وصف كما سبق تفصيله) ففي نحو « العامل في المصنع » يكون التقدير « كائن في المصنع أو موجود أو ... » أو يكون التقدير « كان ، أو وجد أو ... » .

ثم اختلفوا في حقيقة الخبر :

١ ـــ ذهب ابن كيسان وابن مالك وابن هشام وكثيرون إلى أن الخبر في الحقيقة هو المتعلق المحذوف ، وأن تسمية الجار والمجرور خبرا ـ تسامح في التعبير.

وهذا القول أصح الأقوال لأننا في نحو « أنا مار بمحمد » نجعل الوصف هو الخبر بلا جدال ، ونجعل الجار والمجرور متعلقين به مكملين لمعناه ـ فكذلك ينبغي أن يكون الحال عندما يكون المتعلق محذوفا .

٢ ـــ وذهب الفارسي وابن جني وطائفة إلى أن الخبر في الحقيقة هو الجـــار والمجرور ، وأن المتعلق صار نسيا منسيا . والمصحح لذلك ـ تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ .

وهذا القول له ما يبرره - وفيه من التيسير في الإعراب ما فيه - ومن الخير أن نخفف على طلابنا المبتدئين على الأقل بالاكتفاء منهم بهـــذا الإعراب الذي لا تعقيد فيه .

٣ ـــ وذهب العلامة الرضى إلى أن الخبر هو الجار والمجرور مـــع متعلقهما - فالجار والمجرور جزء الخبر ، والمتعلق جزء آخر .

وليس في هذا القول من التحقيق ما في الأول ، ولا من التيسير ما في الثاني .

كذلك اختلفوا في الضمير المستقر في المتعلق المحذوف :

فريق يرى أنه قد حذف مع المتعلق .

وفريق يرى أنه لم يحذف ، وإنما انتقل إلى الجار والمجرور واستقر فيهما حين حذف المتعلق وهذا القول هو المختار واحتج له بقوله :

فإن يك جثماني بأرض سـواكم فإن فؤادي عندك الدهر أجمع [1]

وتوضيح الحجة أن أجمع توكيد مرفوع فلابد أن يكون المؤكد مرفوعا - وعلى ذلك لا يصح أن يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر ، لأنهما منصوبان - ولا توكيدا لاسم « إن » باعتبار محله من الرفع على الابتداء ، قبل دخول الناسخ ، لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ - ولا توكيدا للضمير المستقر في المتعلق

---

(١) لجميل بن معمر العذري .

الذي حذف هو معه على رأي الفريق الأول ، لأن التوكيد والحذف متنافيان ـ وإذن تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقـــل إلى الظرف ـ والظرف والجار والمجرور أخوان ـ كما سنبين .

(ب) وقال الكوفيون : الجار والمجرور منصوبان بعامل معنوي هو المخالفة للمبتدأ ، بمعنى أن مدلول الخبر في قولنا « محمد في المنزل » مخالف في المعنى لمدلول « محمد » وهذه المخالفة (وهى أمر معنوي) اقتضت نصب الخبر محلا .

وتفصيل مذهبهم أن الخبر يكون مرفوعا إن كان نفس المبتـــدأ في المعنى نحو « محمد فائز » ـ ويكون منصوبا على المخالفة إن كان غيره كما في « محمد في المنزل » .

والمختار من هذا المبحث المتشعب :

١ ـــ أن المتعلق هو الخبرفي الحقيقة ، ويجوز تقديره فعلا أو وصفا ـ والأولى أن يكون وصفا .

٢ ـــ وأن الضمير الذي كان في المتعلق انتقل إلى الجار والمجرور .

٣ ـــ وأنه لاضير في أن يكتفى من الطلاب حين يعربون بقولهم : الجـــار والمجرور خبر « للتيسير عليهم » .

تنبيهان :

الأول : يقول النحويون : الظرف والجار والمجرور أخوان .

يعنون بذلك أن كل الأحكام التى سبق ذكرها بكل تفاصيلها بالنسبة لحرف الجر الأصلي ومجروره ، يثبت مثلها للظرف بدون تفرقة .

كذلك تظهر الأخـــوة في أنهما متساويان في التوسع في الأحكام إذ يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما .

الثاني : قد يطلق الظرف على ما يعم الجار والمجرور ، إعتـــدادا بالأخوة السالفة وتسامحا في التعبير ، لتساوي الأحكام في كليهما - فتراهم يعبرون بالظرف ، وليس في الكلام ظرف بل جار ومجرور .

وإنما قصرت حديثي فيما سبق على الجـار والمجرور دون الظرف لأن هـذا هو موضوع البحث .

المستقر واللغو من الظرف والجار والمجرور :

كثيرا ما نجد في كتب التفسير والحديث وسواهما وصف الظرف أو الجـــار والمجرور بأنه لغو أو مستقر ، فما معنى كل منهما ؟ :

(أ) الظرف المستقر أو الجار والمجرور المستقر :

عرفنـا أن الخبر الواقع جارا ومجرور (وكذلك الواقع ظرفا) يجب حذف متعلقه إن كان كونا عاما ، وأن المختـار أن الخبر في الحقيقة هو المتعلق المحذوف ، وأن الضمير الذي فيه انتقل بعد حذف المتعلق إلى الجـــار والمجرور (وكذا الظرف) واستقر فيهما .

ومثل هذا الظرف أو الجار والمجرور الذي استقر فيه الضمير يسمى مستقرا .
وإذن يكون المستقر (ظرفا كان أو جارا ومجرورا) : ما كان متعلقه كونا عاما .
وإنما سمى بذلك لأن الضمير الذي كان في المتعلق استقر فيه بعد حذف ذلك التعلق وجوبا وعليه فالظرف أو الجار والمجرور في قولنا : محمد عندك ، محمد في المنزل يسمى مستقرا .

(ب) الظرف اللغو ، أو الجار والمجرور اللغو .

ومما سبق نعرف أن اللغو من النوعين : الظرف والجار والمجرور - هو ما كان متعلقه خاصا ، وإنما سمى لغوا لخلوه من الضمير .

ويشمل ذلك الظرف (بمعناه العام) ، المتعلق بمذكور ، خبراً كان أم غير خبر نحو « أثنيت على محمد » ، جلست عند محمد « هو مقيم في المنزل » « هو مقيم عند أسرته » .

كما يشمل المتعلق بمحذوف جوازا ، لأن متعلقه كون خاص ، لا عام ، نحو : « الحر بالحر » - يرى ابن هشام أن الخبر في مثل هذا محذوف جوازا - لما سبق - وأن ضميره قد حذف معه .

حذف حرف الجر :

يكون الحذف على ضربين :

(أ) حذف حرف الجر وإبقاء المجرور على جره ـــ وهو سماعي ، وينقاس في مواضع ، أشهرها :

١ ـــ مـــن : تحذف في تمييز كم الاستفهامية المجرورة بحرف ، كما يجوز نصب التمييز . وذلك نحو : بكم درهم اشتريت هذا .

٢ ـــ رب : وتحذف كثيرا بعد الفاء ، وأكثر بعد الواو ، وقليلا بعد بل . والشواهد معروفة ونكتفي بقول امرىء القيس :

وليـــل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتـــلي

(ب) حذف حرف الجر ونصب المجرور على نزع الخافض ـ وإنما ينقاس قبل:

١ ـــ أن المصدرية نحو « شهد الله أنه لا إله إلا هو » .

٢ ـــ أن المصدرية نحو « وعجبوا أن جاءهم منذر منهم » .

٣ ـــ كي المصدرية نحو « اجتهد كي تفوز » ـ إذا قدرت كي مصدرية .

وكان الحذف قياسيا مع هذه الحروف لطولها بالصلة .

وجاء الحذف في غير هذه المواضع في الشعر . كقوله :

تمرون الديار ولم تعوجـــوا كلامـــكم على إذاً حـــرام

تنبيـــه :

من الأفعال ما شاع استعماله متعـديا بنفسه تارة ، وبحرف الجر أخرى ، نحو نصحته و نصحت له ، وشكرته وشكرت له .

ومن النحويين من يعد هذا النوع من قبيـل المتعدي ، ويعتبر اللام زائدة . ومنهم من يعده من قبيل اللازم ، ويجعل النصب على نزع الخافض . ومنهم من يعده متعديا لازما ـــ وهذا هو الرأي السديد ، ذلك لأن الاستعمالين شائعان فكل منهما قياسي ـــ ولا داعي لتـكلف زيادة اللام أو النصب على نزع الخافض .
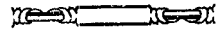
أسأل الله التوفيـــق ...